منظمة العمل الدولية

GB.349/INS/13(Rev.1)

مجلس الإدارة

الدورة 349، جنيف، 30 تشرين الأول/ أكتوبر - 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الثالث عشر من جدول الأعمال

متابعة القرار بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس

المقدمة

١. وجّه المدير العام رسالة تعميمية بتاريخ ٢٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣، استرعى فيها انتباه جميع الدول الأعضاء إلى الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة ٢ من القرار بشأن التدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية بشأن موضوع بيلاروس، الذي اعتمده المؤتمر في دورته ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣)، ودعاها إلى تقديم معلومات في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ بشأن أية إجراءات متخذة أو من المزمع اتخاذها في هذا الصدد. كما طلب المدير العام أن تُعرض التوصيات الواردة في القرار على منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الوطنية كي يتسنى لها اتخاذ تدابير، حسب مقتضى الحال، وإبلاغه بها.

٢. كذلك، أرسل المدير العام رسالة إلى المنظمات الدولية المعنية [١] يسترعي فيها انتباهها إلى الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة ٣ من القرار ويدعوها إلى إبلاغه بشأن أية إجراءات متخذة أو مزمع اتخاذها في هذا الصدد، في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ كي يتسنى له إعداد تقرير ينظر فيه مجلس الإدارة في دورته الحالية.

٣. بالإضافة إلى ذلك، أرسل المدير العام رسائل منفصلة إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال

[١] أرسلت الرسائل إلى المنظمات التالية: منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة البحرية الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، الاتحاد الدولي للاتصالات، الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مجموعة البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة الدولية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة السياحة العالمية، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة التجارة العالمية، منظمة العمل العربية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

القضاة والمحامين، لافتاً انتباههم إلى الفقرتين الفرعيتين (ج) و(هـ) من الفقرة ٣ من القرار ومناشداً إياهم، بما يتمتعون به من صلاحيات وخبرات، أن ينظروا في سبل يمكن من خلالها إحراز تقدم في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق.

٤. علاوة على ذلك، وجّه المدير العام رسالة إلى المفوض السامي لشؤون اللاجئين لافتاً انتباهه فيها إلى الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٣ من القرار ومستعيناً بصلاحياته وخبراته ومرحّباً بأفكاره المتعلقة بالسبل الكفيلة بضمان استجابة منسقة في هذا الشأن.

٥. ويرد في الملاحق من ١ إلى ٤ نسخ عن جميع رسائل المدير العام المذكورة أعلاه. وبحلول ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كان المكتب قد تلقى ١٨ رداً على تلك الرسائل.[٢]

آخر التطورات

٦. وجّه مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في بيلاروس رسالة بتاريخ ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٢٣ ضمت قائمة بأسماء القادة والناشطين النقابيين المحتجزين حالياً والبالغ عددهم ٤٧ شخصاً. ويرد في الملحق ٥ نسخة عن نص هذه الرسالة.

٧. ووجّه مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية والاتحاد الدولي لنقابات العمال (الاتحاد) رسالتين منفصلتين إلى المكتب بتاريخ ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ لإبلاغه بتدهور أوضاع السجين السيد ألياكساندر ياراشوك. إذ بعد أن صدر حكم على السيد ياراشوك، رئيس مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية وأحد أعضاء مجلس إدارة مكتب العمل الدولي، بالسجن لمدة أربع سنوات في سجن عام في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، جرى نقله إلى سجن بنظام صارم حيث يقضي مدة حكمه في زنزانته بصورة شبه دائمة، ولديه الحق فقط في المشي لفترات قصيرة في باحة السجن، في حين جرى خفض امتيازات السجن الطبيعية الأخرى التي كان يتمتع بها، مثل إجراء مكالمات هاتفية وتلقي الزيارات من أقاربه. وقد أعرب المدير العام عن قلقه البالغ في رسالة وجهها إلى وزيرة العمل والحماية الاجتماعية في بيلاروس بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، وطلب منها أن تبذل مساعيها الحميدة للتأثير على السلطات البيلاروسية المعنية بحيث تدرك أنّ من الأساسي الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يدهور حال السيد ياراشوك، بما في ذلك التبعات المترتبة على صحته.

٨. وأعرب الاتحاد في رسالة بتاريخ ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ عن عميق قلقه لأنّ النداءات المتكررة التي أطلقها المجتمع الدولي لم تلق أذناً صاغية لدى حكومة بيلاروس التي واصلت خرق التزاماتها بموجب الاتفاقيات من دون رادع، ولأنّ وضع نقابات العمال المستقلة في البلد لا زال يتدهور وبات لا يطاق، لأنّ الحكومة ما فتئت دون هوادة تضطهد نقابات العمال وقادتها. وأشار الاتحاد إلى القائمة التي تضم أسماء النقابيين المحكوم عليهم بسبب أنشطتهم والتي عُرضت سابقاً على مجلس الإدارة وأدرجت في القائمة التي أرسلها مؤخراً مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية. كما أشار الاتحاد إلى احتجاز السيدة بولينا شارينداً باناسيوك، وهي ناشطة من اتحاد عمال الراديو والالكترونيات في بيلاروس وموضوعة حالياً قيد الاحتجاز المؤقت في أحد السجون، من أجل توضيح الظروف التي يُعتقل النقابيون في ظلها. وقد مثلت السيدة شارينداً باناسيوك أمام المحكمة بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ من أجل متابعة محاكمتها. وقامت عندها بشجب ظروف احتجازها غير الإنسانية، بما فيها الاعتداء عليها بالضرب. وذكر الاتحاد أنه بالرغم من إطلاق سراح العديد من قادة نقابات العمال الذين اعتقلوا في نيسان/ أبريل ٢٠٢٢، إلّا أنّ التهم الموجهة إليهم لم تسقط. وأفاد الاتحاد أيضاً بأنّ الشرطة أطلقت حملة اعتقالات واحتجازات جماعية في جميع أنحاء البلاد على مدى الأشهر الماضية طالت موظفين اعتبرتهم "معارضين للنظام"، بما في ذلك احتجاز عمال في منشأة الآزوت ومعمل "نافتان" ومصنع "باليمير" في مدينة نافابولاتسك، وفرع شركة ليدا للإسكان والمرافق المعني بشقّ وصيانة الطرق والمرافق. وأعرب الاتحاد عن قلقه الشديد بشأن نمط القمع الجماعي الذي تتبعه السلطات البيلاروسية وتجاهلها الكامل للحريات المدنية والأساسية، بما فيها المتعلقة بالتجمع السلمي. وطالب الاتحاد بإسقاط جميع التهم وإلغاء جميع الأحكام والإفراج عن جميع قادة نقابات العمال وأعضائها المعتقلين على خلفية مشاركتهم في الإضرابات والتجمعات السلمية أو بسبب ممارسة حرياتهم المدنية عملاً بأنشطتهم النقابية الشرعية. وحثّ الاتحاد الحكومة على إفساح المجال أمام الزوار، بمن فيهم موظفو منظمة العمل الدولية من أجل التحقق من ظروف الاعتقال والاحتجاز وسلامة المعتقلين، تمشياً مع الفقرة ٤ من قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٢٣. كما أشار الاتحاد بقلق شديد إلى أنّ السلطات البيلاروسية أوعزت إلى سفاراتها بعدم تجديد جوازات سفر المواطنين البيلاروسيين المقيمين في الخارج، بغية إجبارهم على العودة إلى البلاد والتعرض

[٢] من الجدير بالذكر أنّ المكتب تلقى في موضوع ميانمار ردوداً من ٤٥ دولة عضواً و٢٥ منظمة دولية؛ انظر: الوثيقة GB.280/6، الفقرتان ١٣ و٣٢، والوثيقة GB.280/6(Add.1)، الفقرات ٢-١٢.

للاضطهاد؛[٣] وفي هذا السياق، سلط الاتحاد الضوء على الفقرة ٢(ب) من قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٢٣ وعلى أهمية احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية تمشياً مع القانون الدولي، نظراً إلى أنّ المدافعين عن نقابات العمال وحقوق الإنسان معرضون لخطر الاضطهاد في بيلاروس.

◄ آخر التطورات فيما يخص حكومة بيلاروس

٩. في ١٤ تموز/ يوليه ٢٠٢٣، وجه المدير العام رسالة إلى حكومة بيلاروس مسترعياً فيها انتباهها إلى الفقرة ٤ من قرار المؤتمر، التي تحث الحكومة على أن تستقبل على وجه السرعة بعثة ثلاثية من منظمة العمل الدولية بهدف جمع معلومات عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق والتوصيات اللاحقة الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية. وشجع المدير العام الحكومة على أن تتخذ الإجراءات اللازمة ضمن حدود سلطتها لقبول مهمة ثلاثية من منظمة العمل الدولية وتمكينها من مراقبة الوضع على أرض الواقع وتقديم تقرير بهذا الصدد إلى مجلس الإدارة لمساعدته عندما يقيّم الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). كما دعا المدير العام الحكومة إلى تقديم معلومات في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ عن أي إجراء اتخذته في سبيل تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، كي يتسنى للمكتب إعداد تقرير ينظر فيه مجلس الإدارة في دورته الحالية. ويرد في الملحق ٦ نسخة عن نص الرسالة المذكورة.

١٠. وأرسلت الحكومة ردها بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ (انظر الملحق ٧) مشددة فيه على موقفها المتمثل في احترامها الكامل للحقوق النقابية والاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨، وعلى أنها قامت بتنفيذ بعض التوصيات الموجهة إلى بيلاروس تنفيذاً كاملاً في حين أنها أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات أخرى. وقدمت الحكومة معلومات مفصلة، قامت هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية بفحصها في عدة مناسبات. وأشارت الحكومة بأسف شديد إلى التقييم السلبي الذي منحته هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية لجهودها الرامية إلى إرساء تعاون بنّاء مع الشركاء الاجتماعيين ومكتب العمل الدولي فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الموجهة للبلد. وذكرت الحكومة أنها مستعدة للعمل على توصيات لجنة التحقيق، بشرط أن يكون هذا التعاون مراعياً للوقائع الحالية والمصالح الوطنية وأن يتمحور حول استقرار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية بيلاروس ورفاه شعبها ورفع مستوى معيشته وتوطيد التناغم في المجتمع وسيادة القانون، فضلاً عن استقلال البلد وسيادته وسلامة أراضيه.

١١. ووفرت الحكومة معلومات عن اعتماد قانون بشأن منظمات أصحاب العمل بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، سيدخل حيز التنفيذ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣. وأفادت الحكومة بأنّ القانون أخذ في الاعتبار معايير منظمة العمل الدولية ومبادءها. كما أعلنت الحكومة عن عودة المجلس الثلاثي المعني بتحسين التشريعات في المجال الاجتماعي والعمالي (المجلس الثلاثي) إلى مزاولة أعماله، بعد أن توقفت بسبب جائحة كوفيد-١٩. وقد نظر المجلس الثلاثي أثناء اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٦ أيار/ مايو ٢٠٢٣ في عدد من النُهج لتنفيذ توصية لجنة الحرية النقابية المتعلقة بإنشاء آلية غير قضائية من أجل تسوية نزاعات العمل، وقرر إنشاء فريق خبراء مكوّن من أعضاء من ضمن المجلس الثلاثي كي ينظر في الطلبات المقدمة من نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل فيما يتعلق بتسوية نزاعات العمل. وقرر المجلس أنه حين يتلقى طلبات الطعن من نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل، سيقوم فريق الخبراء بإجراء فحص أولي ويبلغ المجلس الثلاثي بما خلُص إليه. وناقش المجلس الثلاثي في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ خطة عمله ومسألة تفسير أحكام الاتفاقية رقم ٨٧ فيما يتعلق بممارسة الحق في الإضراب وتنفيذ اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤). ورأت الأطراف المجتمعة أنه ينبغي على المجلس الثلاثي أن يواصل مناقشة مسائل المفاوضة الجماعية على مختلف المستويات. كما أشارت الحكومة إلى أنّ المجلس الوطني المعني بقضايا العمل والشؤون الاجتماعية، وهو الهيئة الثلاثية الرئيسية المعنية بالحوار الاجتماعي في البلد، عقد اجتماعين (في نيسان/ أبريل وتموز/ يوليه ٢٠٢٣)، ناقش فيهما تنفيذ الاتفاق الثلاثي العام (٢٠٢٢-٢٠٢٤) وحزمة التدابير (للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣) بهدف الحد من نقص الموظفين، كما ناقش وضع سوق الاستهلاك في بيلاروس وضرورة تحسين اللائحة المعيارية المتعلقة بآلية إدارة الأزمات بهدف تحقيق الإنعاش المالي للمنظمات المعسرة. وذكرت الحكومة أنه بالرغم من أنّ هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية شككت في مكانة وشرعية الهيئات الثلاثية المذكورة أعلاه، إلّا أنّ هذه الأخيرة ستواصل مزاولة أعمالها. وفيما أعربت الحكومة عن أسفها إزاء إحجام المكتب عن تلبية دعواتها للمشاركة في اجتماعات تلك الهيئات، غير أنها لا تزال تأمل في مشاركة ممثلي المكتب في المستقبل كي يتسنى لمنظمة

[٣] المرسوم الرئاسي رقم ٢٧٨ الصادر في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ بشأن إجراءات إصدار الوثائق وأداء خدمات التوثيق.

العمل الدولية وهيئات الإشراف فيها تكوين رأي موضوعي عن أداء نظام الشراكة الاجتماعية في بيلاروس، بهدف حل مسألة مكانة الهيئات الثلاثية وشرعيتها.

١٢. وأعادت الحكومة التأكيد على أنّ احتجاجات عام ٢٠٢٠ لم تكن متعلقة بممارسة الحقوق النقابية وعمليات الحوار الاجتماعي في البلد، بل كانت دوافعها سياسية وجاءت نتيجة تحريض افتعلته قوى خارجية. واعتبرت الحكومة أنّ من كتب الشكاوى تعمّد إبلاغ منظمة العمل الدولية بالشؤون السياسية بغية تشويه سمعة بيلاروس على المستوى الدولي وتبرير اتخاذ تدابير تقييدية أحادية الجانب وغير مسبوقة ضد البلد وزيادة الضغط السياسي على السلطات الشرعية وإطلاق موجة أخرى من العقوبات بناءً على قرارات منظمة العمل الدولية. وشددت الحكومة على أنّ جميع المواطنين ونقابات العمال المشار إليهم في شكاوى وتعليقات هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية قد جرت ملاحقتهم قضائياً بسبب ارتكابهم أفعالاً غير قانونية وغير مرتبطة بممارسة الحقوق والحريات القانونية والسلمية التي تتمتع بها نقابات العمال. وبناءً عليه، فإنّ جميع الدعوات إلى إسقاط التهم عنهم وإطلاق سراحهم الفوري لا تستند إلى أي أساس قانوني وموضوعي. فاستعراض الأحكام الصادرة والتعامل مع الأشخاص المدانين وإطلاق سراحهم من الاعتقال، هي أمور تندرج حصراً ضمن اختصاص سلطات ومحاكم إنفاذ القانون والتدخل في أنشطتها غير مقبول وينطوي على المساءلة بموجب القانون.

١٣. وفي هذا الشأن وبالإشارة إلى قائمة النقابيين المحتجزين، التي أرسلها الرئيس الحالي لمؤتمر نقابات العمال الديمقراطية، السيد مكسيم بازنياكو، أفادت الحكومة بأنّ الأمر محاولة أخرى لإقناع منظمة العمل الدولية بالاضطهاد المزعوم الذي تتعرض له نقابات العمال "المستقلة" بغية زيادة الضغوط على بيلاروس، وذكّرت بأنّ أنشطة مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية والمنظمات الأعضاء فيه قد أوقفت بموجب قرارات أصدرتها المحكمة العليا بسبب تعارضها مع الدستور الوطني وغيره من التشريعات وما ألحقته من ضرر بالدولة أو المصالح العامة. وبالتالي، فإنّ الكيان الذي يعمل حالياً باسم المؤتمر دون أن يسجل في الأراضي البيلاروسية هو غير قانوني. وأكدت الحكومة أنّ المعلومات المقدمة ملفقة ولا تؤكد إلا على رغبة الشخص الذي قدمها في تعمّد تضليل منظمة العمل الدولية عن طريق تحريف الوضع برسم صورة مشوهة عن الواقع. وأشارت الحكومة إلى أنّ ٦ أشخاص من القائمة التي ضمت ٤٧ محتجزاً قد قضوا بالفعل فترة عقوبتهم، وأنّ ٤ منهم لم يجر نقلهم إلى مؤسسات إصلاحية على الإطلاق. أما بالنسبة إلى السيدة ميخنيوك والسيدة بريتيكوفا والسادة ياراشوك وأنتوسيفيتش وميشوك وخانيفيتش وزيرناك وبيراسنيو وفيادينيتش وأريشكا وغروموف وشيشماريف وسليازو، فقد أشارت الحكومة إلى أنّ هؤلاء المواطنين قد أدينوا بارتكاب جرائم خطيرة. وأشارت أيضاً إلى عشرة أشخاص من القائمة أعضاء في مجموعة "رابوشي روخ"،[٤] وهي تشكيل متطرف ممنوع من مزاولة أنشطته. وفي ظل جسامة الجرائم المرتكبة (إنشاء تشكيل متطرف و/أو المشاركة فيه، خيانة الدولة، القذف، أفعال غير قانونية باستخدام الأسلحة والذخيرة والمتفجرات وما إلى ذلك)، فقد كانت الأحكام الصادرة في حق هؤلاء المواطنين تنطوي على السجن لفترات أطول. كما جرت مقاضاة أشخاص آخرين من تلك القائمة بسبب ارتكابهم أفعالاً غير قانونية محددة لم تكن على صلة بممارسة الأنشطة القانونية والسلمية التي تضطلع بها نقابات العمال أو الحقوق المدنية أو غيرها من الحقوق والحريات. ومن تلك الأفعال: الإخلال الجسيم بالنظام العام مما أدى إلى تعطيل النقل وعمليات المنشآت؛ استخدام العنف ضد موظفي الشؤون الداخلية؛ إطلاق دعوات للقيام بأفعال هدفها الإخلال بالأمن الوطني؛ التحريض على العداوة والشقاق الوطني أو الاجتماعي على أساس الانتماء الوطني والاجتماعي؛ التحريض على الكراهية والشقاق العرقي أو الاجتماعي على أساس الأصل القومي أو الاجتماعي. وفي الغالبية العظمى من الحالات، لم تتجاوز العقوبات المفروضة عليهم ثلاث سنوات. وهناك أربعة أشخاص يقضون عقوباتهم (حجز الحرية) في مكان إقامتهم، وشخصان يقضيان عقوبتيهما في مؤسسات إصلاحية مفتوحة.

◄ التدابير التي اتخذتها الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية

التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء

١٤. أرسلت حكومة *أستراليا* بلاغاً بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ أعربت فيه عن قلقها المستمر إزاء تجاهل حكومة بيلاروس للجنة التحقيق، بما في ذلك رفضها المتواصل تنفيذ توصيات اللجنة. ولم تقم أستراليا بإعادة أي شخص إلى بلد يواجه فيه الاضطهاد أو خطراً حقيقياً بالتعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحرمان التعسفي من الحياة أو تنفيذ عقوبة الإعدام، وذلك تمشياً مع اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين

[٤] معنى التعبير باللغة العربية "حركة العمال".

والبروتوكول الخاص بها لعام ١٩٦٧ وغيرها من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي صدقت عليها استراليا. وعليه، يمكن منح الحماية الدائمة للنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان البيلاروسيين المقيمين في أستراليا، بشرط أن يكونوا قد استوفوا بدورهم معايير الحصول على التأشيرة المعنية. وقامت وزارة الاستخدام والعلاقات في مكان العمل الأسترالية بتعميم المعلومات المتعلقة بالقرار الذي اعتمده المؤتمر على الوكالات الحكومية الأسترالية الأخرى، بما فيها تلك التي تمثل أستراليا في المؤسسات الدولية الأخرى. كما عقدت مشاورات مع الشركاء الاجتماعيين.

١٥. ووجهت حكومة *النمسا* بلاغاً بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ ذكرت فيه أنها أبلغت الوزارات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وأصحاب المصلحة المعنيين بالتدابير التي اعتمدتها بموجب المادة ٣٣. كما أشارت إلى أنّ وزارة الشؤون الأوروبية والدولية أطلقت مناقشات بشأن إجراءات محددة تتعلق باضطهاد نقابات العمال المستقلة واحتجاز أعضائها، في حين عممت وزارة الداخلية القرار على مديريات الشرطة الإقليمية من أجل التوعية به. علاوة على ذلك، ذكرت الحكومة أنها تكفل قيام سلطات الهجرة بإجراء فحص دقيق لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

١٦. وورد من حكومة *كندا* بلاغ بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ أشارت فيه إلى أنه بالرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة العمل الدولية لمدة قاربت العقدين من الزمن من أجل العمل مع السلطات البيلاروسية على تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، فإنّ تقارير آليات الإشراف في منظمة العمل الدولية أشارت إلى أنّ الوضع لم يتحسن، بل ازداد سوءاً. وتؤيد كندا تفعيل المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية، مؤكدة على اقتناعها بأنّها الوسيلة الملائمة الوحيدة لضمان امتثال بيلاروس لتوصيات لجنة التحقيق. كما ذكر البلاغ عقوبات اقتصادية فرضتها كندا على بيلاروس. واعتُمدت تلك العقوبات سواء بالتنسيق مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أم بصفة فردية. وجرى إنفاذ العقوبات المفروضة على بيلاروس بموجب قانون التدابير الاقتصادية الاستثنائية ولوائح التدابير الاقتصادية الاستثنائية (بيلاروس)، بما فيها عقوبات فرضت على قائمة من الأفراد لارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومنعت التعامل أو مزاولة أي نشاط معهم من جانب أي شخص في كندا أو مواطن كندي مقيم خارج كندا. وتشجع الحكومة مواصلة الرصد والتعاون الدولي وتؤكد في الوقت ذاته على التزامها بدعم منظمة العمل الدولية في تعزيز الحقوق الأساسية في العمل والعدالة الاجتماعية للجميع.

١٧. وأعرب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء (*النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد*) في بلاغ وجهه بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، عن بالغ أسفه إزاء امتناع السلطات البيلاروسية المتواصل عن تنفيذ التزامات بيلاروس بموجب الاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ وعدم تحقيق تقدم ملموس نحو تنفيذ توصيات لجنة التحقيق لعام ٢٠٠٤. وتمشياً مع استنتاجات المجلس لعام ٢٠٢٠، قام الاتحاد الأوروبي بتضييق نطاق التعاون مع السلطات البيلاروسية في حين زاد الدعم المقدم للشعب البيلاروسي والمجتمع المدني في بيلاروس. وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض منذ شهر آب/ أغسطس ٢٠٢٠ عدداً من العقوبات المتتالية استهدفت بصفة خاصة الأشخاص المسؤولين عن القمع الداخلي وانتهاكات حقوق الإنسان في بيلاروس. وكانت آخر حزمة من العقوبات المعتمدة في ٣ آب/ أغسطس ٢٠٢٣ تتناول الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان، بما فيها انتهاك حقوق العمل واستفحال القمع الداخلي المستمر. كما طالت العقوبات منشآت تملكها الدولة، كانت قد اتخذت تدابير ضد موظفين أو فصلتهم من العمل على خلفية مشاركتهم في الاحتجاجات والإضرابات السلمية. وفي الختام، أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنّ نظام اللجوء الأوروبي المشترك يتماشى بالكامل مع اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ومبدأ عدم الإعادة القسرية الوارد فيها.

١٨. وأرسلت حكومة *لكسمبرغ* بلاغاً بتاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ ذكّرت فيه بأنّ البلد يطبق قائمتي عقوبات دولية بحق بيلاروس: القائمة الموحدة بعقوبات الاتحاد الأوروبي المالية وقائمة عقوبات الأمم المتحدة. وتستهدف هذه التدابير التقييدية (أو العقوبات) حكومات أو كيانات أو أفراد، وتقع جميع المسائل المتعلقة بتنفيذها ضمن اختصاص وزارة المالية. وضم البلاغ قائمة غير شاملة بالقرارات التي اتخذها مجلس الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتدابير التقييدية ضد بيلاروس.

١٩. وذكرت حكومة *المكسيك* في بلاغ وجهته بتاريخ ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ أنها لم تتعاون مع حكومة بيلاروس في مسائل تتعلق بالعمل وأنها أبلغت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في البلد بالقرار.

٢٠. وأرسلت حكومة *هولندا* بلاغاً بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ أشارت فيه إلى أنها تستعرض باستمرار علاقاتها الثنائية مع السلطات البيلاروسية وأنها تواصل مع الاتحاد الأوروبي وشركائها الآخرين تنفيذ توصيات لجنة التحقيق. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتطبيق سياسة لجوء خاصة بالمواطنين البيلاروسيين. وتقوم دائرة الهجرة والجنسية الهولندية باستعراض كل حالة على حدة من أجل تحديد ما إذا كان مقدمو طلب اللجوء ينتمون إلى "فئة معرضة للخطر"، بمن

فيهم المدافعون عن نقابات العمال، وتقييم الخطر المحدق بهم في حال عودتهم إلى بيلاروس وضمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

٢١. وأشارت حكومة *النيجر* في بلاغ أرسلته بتاريخ ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ إلى أنّ علاقتها بحكومة بيلاروس لا تتطرق إلى قطاعات ذات أهمية استراتيجية وأنه ينبغي إتاحة المزيد من الوقت لهذه الحكومة كي تجد حلولاً للصعوبات الداخلية التي تواجهها بالتعاون مع المكتب.

٢٢. وفي بلاغ مؤرخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، أرسلت حكومة *النرويج* بياناً ثلاثياً اعتمدته اللجنة النرويجية المكلّفة بالمسائل المتعلقة بمنظمة العمل الدولية. وأشار هذا البيان إلى أنّ العلاقات الثنائية مع حكومة بيلاروس محدودة جداً. وقد انضمت النرويج إلى العقوبات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي وأيدت العديد من القرارات المتخذة في المحافل والمنظمات الدولية بشأن وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان في بيلاروس. وسيستمر دعم المجتمع المدني البيلاروسي وتمويل المنصة الدولية الرامية إلى تحديد المسؤوليات في بيلاروس. كما أشار البلاغ إلى أنّ المنظمات النقابية النرويجية تشارك في الجهود الرامية إلى إطلاق سراح القادة النقابيين المسجونين وتسعى إلى دعم الممثلين الشرعيين للحركة النقابية في المنفى.

٢٣. وكررت حكومة *الاتحاد الروسي* في بلاغ وجهته بتاريخ ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ موقفها المتمثل في أنه لا يمكن تفعيل المادة ٣٣ من الدستور إلا في حالة الانتهاكات الجسيمة لدستور منظمة العمل الدولية واتفاقياتها. وحكومة بيلاروس لم ترتكب مثل هذه الانتهاكات، فقد رفعت مستوى ضمانات العمل والحماية الاجتماعية للعمال واتخذت مجموعة من الخطوات العملية الرامية إلى تنفيذ توصيات لجنة التحقيق البالغ عددها ١٢ توصية. وشملت هذه الإجراءات تدابير من بينها التسجيل النقابي الحر ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد النقابات من خلال القنوات القانونية وإنشاء آليات حماية إضافية للحقوق النقابية ومنع التدخل في الأنشطة النقابية وإشراك مؤتمر نقابات العمال الديمقراطية في المجلس الوطني للعمل والقضايا الاجتماعية. واعتبرت حكومة الاتحاد الروسي أنّ اعتماد التدابير بموجب المادة ٣٣ من شأنه أن يؤثر سلباً على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لمواطني بيلاروس ويؤدي إلى عزلتها فعلياً في المنظمة، وهو ما يتعارض مع مبدأ الهيكل الثلاثي. كما أعربت عن قلقها العميق إزاء الأثر السلبي الذي يتركه القرار على ولاية منظمة العمل الدولية وطلبت أن يتجلى في التقرير المعد عملاً بالمادة ٢(ج) من القرار الطيف الكامل للآراء والمواقف.

٢٤. ووجهت حكومة *السويد* بلاغاً بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ ذكرت فيه أنها ضيقت نطاق علاقاتها الثنائية مع حكومة بيلاروس وأنّ الوكالة السويدية الدولية للتعاون الإنمائي لا تتعاون مع جهات فاعلة حكومية في بيلاروس. وقدمت حكومة السويد دعماً مالياً للجهات الفاعلة التي ساهمت في التنمية الديمقراطية وزيادة الانفتاح وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

٢٥. وأشارت *المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية* في بلاغ بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ إلى أنها استعرضت علاقاتها الثنائية مع بيلاروس كي تضمن أنها لا تتيح الفرصة أمام بيلاروس لانتهاك حقوق العمال. وفضلاً عن نطاق منظمة العمل الدولية، كثيراً ما تقوم الحكومة بالتطرق إلى الوضع المتعلق بحقوق الإنسان في بيلاروس في المحافل متعددة الأطراف، ومنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما شاركت في استضافة فعاليات تركز على المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتؤازر المدافعين عن حقوق الإنسان في بيلاروس، بمن فيهم الناشطون النقابيون. بالإضافة إلى ذلك، قامت المملكة المتحدة بدراسة طلبات اللجوء المقدمة داخل أراضيها والمسجلة في نظام اللجوء، ومنها المقدمة من مواطنين بيلاروسيين، دراسة كاملة ومتأنية حرصاً منها على عدم إبعاد أي شخص قد يواجه الاضطهاد أو الأذى الشديد عند عودته إلى وطنه الأم.

٢٦. وشددت حكومة *الولايات المتحدة الأمريكية* في بلاغ بتاريخ ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ على التزامها باستخدام جميع الأدوات المتاحة لمساءلة كل من انتهك حقوق العمال في الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية في بيلاروس. ومن الأدوات العديدة التي استخدمتها الحكومة ما يلي: قامت في عام ٢٠٠٠ بسحب المزايا المقدمة إلى بيلاروس بموجب نظام الأفضليات المعمم؛ بتاريخ ٩ آب/ أغسطس ٢٠٢١، توقيع الأمر التنفيذي رقم ١٤٠٣٨ الذي وسع نطاق الأمر التنفيذي رقم ١٣٤٠٥، وأجاز فرض المزيد من العقوبات بهدف تحفيز الحكومة على تحسين وضع حقوق الإنسان وسيادة القانون في بيلاروس (منذ آب/ أغسطس ٢٠٢٠، فرضت الولايات المتحدة في ظل هذين الأمرين التنفيذيين عقوبات طالت أكثر من ١٠٠ شخص و٧٠ كياناً)؛ تقييد إصدار التأشيرات بحق ٤٣٧ موظفاً مؤيداً للنظام والأشخاص التابعين لهم، بمن فيهم أفراد شاركوا في قمع الحرية النقابية، بسبب تقويض الديمقراطية في بيلاروس. كما واصلت الحكومة استخدام علاقاتها الدبلوماسية للتعبير عن دعمها لقادة نقابات العمال في بيلاروس، مثلاً عن طريق انخراطها في الشراكة متعددة الأطراف الرامية إلى تنظيم العمال وتمكينهم وإعلاء حقوقهم، ومبادرة العمل العاجل الهادفة إلى تحديد وإزالة التهديدات المتصاعدة المحيطة بالنقابيين وقادة نقابات العمال والناشطين. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٣، أعلنت وزارة الخارجية أنها ستطلق حواراً استراتيجياً مع الحركة الديمقراطية والمجتمع المدني في بيلاروس في أواخر عام ٢٠٢٣. علاوة على ذلك، تمتثل الحكومة لمبدأ عدم الإعادة القسرية ولالتزاماتها بعدم الإعادة القسرية المترتبة عليها بموجب بروتوكول عام ١٩٦٧

المتعلق بوضع اللاجئين واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ١٩٨٤. كما أنها تدعو إلى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية في علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف. وأعربت الحكومة عن استعدادها للعمل مع منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء الأخرى والشركاء الاجتماعيين من أجل إنفاذ قرار المؤتمر على أكمل وجه.

التدابير التي اتخذتها منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الوطنية

٢٧. وجه اتحاد نقابات العمال الهولندي *Federatie Nederlandse Vakbeweging* (FNV) بلاغاً بتاريخ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ عرض فيه عدداً من الطلبات التي قام بتنسيقها مع مبادرة ساليدارناست، وهي مبادرة أطلقها نقابيون مستقلون بيلاروسيون في المنفى من أجل دعم النقابيين المعتقلين وأسرهم. وعلى وجه الخصوص، طلب الاتحاد من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تضمن عدم رفع العقوبات الأوروبية إلا بعد امتثال حكومة بيلاروس لمتطلبات منظمة العمل الدولية. كما طلب توسيع نطاق العقوبات كي تشمل الأفراد المسؤولين عن قمع نقابات العمال ودعا إلى استبعاد المنشآت الحكومية البيلاروسية من مجتمعات الأعمال الدولية وتضييق العلاقات الدبلوماسية مع بيلاروس ورفع الشرعية عن اتحاد نقابات العمال البيلاروسي.

٢٨. وأرسلت الغرفة الاتحادية للعمل في النمسا *Bundesarbeitskammer* (AK) بلاغاً بتاريخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ رحبت فيه بالقرار وأيدت بشدة فرض عقوبات فعالة إزاء الانتهاكات المستمرة للاتفاقيتين رقم ٨٧ ورقم ٩٨ من جانب حكومة بيلاروس. وأيدت الغرفة على وجه الخصوص الدعوة الموجهة إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية للتعاون مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وذكرت أيضاً عدم وجود علاقات تربطها مع حكومة بيلاروس أو المنظمات المتعلقة بها.

٢٩. وذكر اتحاد المنشآت السويدي في بلاغ وجهه بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ أنه أبلغ المنظمات والشركات الأعضاء فيه بالمعلومات المتعلقة بالقرار الذي اعتمده المؤتمر. كما أشار إلى أنه لا يتعاون مع منظمات شريكة في بيلاروس.

٣٠. ووجهت اتحادات نقابات العمال السويدية (LO، TCO، SACO) بلاغاً بتاريخ ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ أشارت فيه إلى عدم ارتباطها بالمنظمات الممثلة لحكومة بيلاروس. وذكرت اتحادات نقابات العمال حالة وقعت مؤخراً تمثلت في قرار بترحيل أحد النقابيين من حاملي الجنسية البيلاروسية كان قد طلب اللجوء في السويد، وقد عالجت الحالة وكالة الهجرة السويدية وقُدّم طعن بشأن القرار أمام محكمة الهجرة السويدية؛ وأشارت إلى أنّ الحكومة لم تراعِ في قرارها مبدأ عدم الإعادة القسرية، خلافاً للفقرة ٢(ب) من قرار المؤتمر.

◄ معلومات تتعلق بالمنظمات الدولية

٣١. أرسلت *مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس* بلاغاً بتاريخ ١٢ تموز/ يوليه ٢٠٢٣، أعربت فيه عن استعدادها للتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من الهيئات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بغية ضمان تنسيق العمل بشأن التوصية رقم ٨ الصادرة عن لجنة التحقيق. وفي هذا الصدد، أوردت المقررة الخاصة التوصيات المقدمة إلى حكومة بيلاروس في تقريرها المواضيعي الثاني المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٥]

٣٢. وقدمت *المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية أحادية الجانب على التمتع بحقوق الإنسان*، تقريراً إلى الدورة الرابعة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان عرضت فيه توصيات منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمسألة تأثير العقوبات أحادية الجانب على قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية.[٦] وفي دورة مجلس حقوق الإنسان تلك، أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي حول التعاون مع

[٥] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الوثيقة A/77/195.

[٦] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الرابعة والخمسون، تأثير التدابير القسرية الانفرادية على الحق في الصحة، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ١٩ تموز/ يوليه ٢٠٢٣، الوثيقة A/HRC/54/23، الفقرة ١٠٢. تلقى المدير العام بلاغين مؤرخين ٢٥ نيسان/ أبريل و٥ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣ من المقررة الخاصة وأجاب عليهما ببلاغين مؤرخين ٩ أيار/ مايو و٧ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣. وهذه المراسلات متاحة على الصفحة الإلكترونية للدورة ١١١ للمؤتمر.

الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان، إلى قضية بيلاروس والانتقام المزعوم من السيد ياراشوك بسبب تقديمه معلومات إلى منظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى رد الحكومة عليها.[٧]

٣٣. وقد ناقش المكتب المسألة مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحرية النقابية والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين. وسيستمر العمل مع المقررين الخاصين من خلال عقد اجتماعات منتظمة للبحث معاً عن السبل الممكنة لإحراز تقدم في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، ومن أجل تبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة باستمرار تدهور الحقوق النقابية في البلد.

٣٤. وفي ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، اعتمد *البرلمان الأوروبي* قراراً بشأن العلاقات مع بيلاروس،[٨] مشيراً بشكل واضح إلى قرار مجلس الإدارة الصادر في آذار/ مارس ٢٠٢٣ وإلى قرار المؤتمر.

◄ الخطوات المقبلة

٣٥. يرغب مجلس الإدارة بكل تأكيد في أن يبقى على دراية بأي تقدم يجري إحرازه فيما يتعلق بامتثال حكومة بيلاروس لتوصيات لجنة التحقيق أو بأية تطورات أخرى ذات صلة بنتائج التدابير التي نفذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية حتى الآن.

٣٦. سيواصل المكتب جمع المعلومات الواردة من الهيئات المكونة الثلاثية بشأن تنفيذ التدابير المعتمدة بموجب المادة ٣٣، وسيواصل المدير العام في الوقت ذاته التعاون مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة الوارد ذكرها في قرار المؤتمر.

٣٧. سيجري تحديث المعلومات المتعلقة بمتابعة قرار المؤتمر تحديثاً منتظماً كي تستنير بها مناقشات مجلس الإدارة في المستقبل، حسب مقتضى الطلب، وكذلك الجلسات الخاصة التي ستعقدها لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير، وفقاً لما تقتضيه الفقرة ١ من قرار المؤتمر، ما دامت حكومة بيلاروس لم تفِ بالتزاماتها.

◄ مشروع القرار

٣٨. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أحاط علماً بالقلق المستمر إزاء المعلومات الواردة في الوثيقة GB.349/INS/13(Rev.1)؛

(ب) كرر إلحاحه على حكومة بيلاروس على أن تستقبل على وجه السرعة بعثة ثلاثية من منظمة العمل الدولية بهدف جمع معلومات عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق والتوصيات اللاحقة الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، بما في ذلك زيارة إلى القادة والنشطاء النقابيين المستقلين المسجونين أو المعتقلين؛

(ج) دعا الدول الأعضاء إلى مواصلة اتخاذ الخطوات الكفيلة بإجراء متابعة فعالة لقرار المؤتمر المتعلق بالتدابير التي أوصى بها مجلس الإدارة بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بموضوع بيلاروس؛

(د) طلب من المدير العام أن يعدّ تقريراً محدثاً كي ينظر فيه مجلس الإدارة في دورته ٣٥٠ (آذار/ مارس ٢٠٢٤).

---

[٧] مجلس حقوق الإنسان، الدورة الرابعة والخمسون، التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان، تقرير الأمين العام، ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٢٣، الوثيقة A/HRC/54/61.

[٨] قرار البرلمان الأوروبي الصادر بتاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣ بشأن العلاقات مع بيلاروس (2023/2041(INI)).

الملحق ١

إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية

٢٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣

معالي الوزير،

أوجه إليكم هذه الرسالة كي أعلمكم بأنّ مؤتمر العمل الدولي اعتمد في دورته ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) بموجب بند وُضع خصيصاً على جدول أعماله، قراراً يتوخى اتخاذ تدابير بموجب المادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية، تهدف إلى ضمان أن تحترم بيلاروس توصيات لجنة التحقيق التي جرى إنشاؤها من أجل فحص تنفيذ اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). ويمكن الاطلاع على نص القرار على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

وأودّ أن استرعي انتباهكم الكريم، بوجه خاص إلى الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة ٢ من منطوق القرار، التي توصي بأن تقوم جميع الهيئات المكونة للمنظمة - الحكومات وأصحاب العمل والعمال - بما يلي: "(أ) استعراض العلاقات التي قد تكون لها مع حكومة بيلاروس، في ضوء استنتاجات لجنة التحقيق، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان عدم تمكن حكومة بيلاروس من الاستفادة من هذه العلاقات لاستدامة أو زيادة انتهاكات حقوق العمال فيما يتعلق بالحرية النقابية، والمساهمة قدر الإمكان في تنفيذ توصياتها، بما في ذلك تهيئة مناخ يعزز الحرية النقابية؛ (ب) ضمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية بما يتماشى مع القانون الدولي، نظراً إلى أنّ نقابات العمال والمدافعين عن حقوق الإنسان معرضون لخطر الاضطهاد في بيلاروس؛ (ج) تقديم تقرير إلى المدير العام لإحالته إلى مجلس الإدارة".

وسأكون ممتناً لكم إن زودتموني بمعلومات عن أي إجراء اتخذته حكومتكم أو تعتزم اتخاذه، وذلك في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، كي يتسنى لي إعداد تقرير ينظر فيه مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣).

وأرجو أن تقوموا بإحالة هذه التوصيات إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في بلدكم، كي تتخذ التدابير المناسبة وتبلغني بها سواء بصورة مباشرة أو عن طريقكم.

علاوة على ذلك، بالرغم من أنّ الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ٣ من القرار موجهتان بصورة مباشرة إلى المنظمات الدولية وأجهزتها المختصة، إلّا أنهما تستدعيان أيضاً إيلاء الاهتمام بهما من قبلكم باعتبار أنّ بلدكم قد يكون ممثلاً في تلك المنظمات. ويرجى توجيه المعلومات المتعلقة بهذا القرار، حسب مقتضى الحال، إلى ممثلي حكومتكم في تلك المؤسسات.

أشكركم مقدماً على اهتمامكم العاجل بمضمون هذا الخطاب.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

جيلبرت ف. هونغبو

الملحق ٢

إلى المنظمات الدولية

٢٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣

تحية طيبة وبعد،

أوجه إليكم هذه الرسالة كي أعلمكم بأنّ مؤتمر العمل الدولي اعتمد في دورته ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) بموجب بند وُضع خصيصاً على جدول أعماله، قراراً يتوخى اتخاذ تدابير عملاً بالمادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية، تهدف إلى ضمان أن تحترم بيلاروس توصيات لجنة التحقيق التي جرى إنشاؤها من أجل فحص تنفيذ اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). ويمكن الاطلاع على نص القرار على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

وأودّ أن استرعي انتباهكم الكريم، بوجه خاص إلى الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ه) من الفقرة ٣ من منطوق القرار، التي تدعوني إلى أن أقوم بموجبها بما يلي: "(أ) إبلاغ المنظمات الدولية المشار إليها في المادة ١٢(١) من دستور منظمة العمل الدولية بعدم امتثال حكومة بيلاروس لتوصيات لجنة التحقيق؛ (ب) دعوة الهيئات المعنية في هذه المنظمات إلى إعادة النظر، ضمن اختصاصاتها وفي ضوء استنتاجات لجنة التحقيق، في أي تعاون قد تكون منخرطة فيه مع حكومة بيلاروس، وعند الاقتضاء، في التوقف في أقرب وقت ممكن عن أي نشاط يمكن أن يكون له تأثير مباشر أو غير مباشر يبرر عدم اتخاذ إجراءات لتصحيح الوضع المتعلق بعدم احترام حقوق نقابات العمال في البلاد؛ ... (ه) تقديم تقرير دوري إلى مجلس الإدارة عن نتائج التدابير المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة ٣ أعلاه".

ولا شك في أنّ منظمتكم ترغب في النظر في توصيات مؤتمر العمل الدولي وإبلاغي بأي إجراء اتخذته أو تعتزم اتخاذه بهدف تنفيذ تلك التوصيات. وسيجري إدراج أي معلومات معنية ترسلونها قبل تاريخ ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ في التقرير الذي سأقدمه إلى مجلس الإدارة كي ينظر فيه في دورته ٣٤٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣).

أشكركم مقدماً على اهتمامكم العاجل بمضمون هذا الخطاب وعلى تعاونكم بهدف إرساء استجابة منسقة لهذه المسألة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

جيلبرت ف. هونغبو

الملحق ٣

٢٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣

حضرة السيدة المقررة الخاصة،

أوجه إليكم هذه الرسالة كي أعلمكم بأنّ مؤتمر العمل الدولي اعتمد في دورته ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) بموجب بند وُضع خصيصاً على جدول أعماله، قراراً يتوخى اتخاذ تدابير عملاً بالمادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية، تهدف إلى ضمان أن تحترم بيلاروس توصيات لجنة التحقيق التي جرى إنشاؤها من أجل فحص تنفيذ اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). ويمكن الاطلاع على نص القرار على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

وأودّ أن استرعي انتباهكم الكريم، بوجه خاص إلى الفقرتين الفرعيتين (ج) و(هـ) من الفقرة ٣ من منطوق القرار، اللتين تدعواننني إلى أن أقوم بموجبهما بما يلي: "(ج) التعاون مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، بهدف ضمان العمل المنسق بشأن التوصية رقم ٨ الصادرة عن لجنة التحقيق المعنية بالحاجة إلى ضمان حياد واستقلال القضاء وإدارة العدل؛... (هـ) تقديم تقرير دوري إلى مجلس الإدارة عن نتائج التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٣ ... و(ج) أعلاه".

ونزولاً عند توصيات المؤتمر، أودّ أن أستعين بما تتحلون به من صلاحيات وخبرات وأرحب بأفكاركم المتعلقة بالسبل التي يمكن بواسطتها إحراز تقدم في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق. وسوف ترد أي معلومات مستجدة ذات صلة بالموضوع في التقرير الذي سأقدمه إلى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي كي ينظر فيه في دورته ٣٤٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣).

أشكركم مقدماً على اهتمامكم العاجل بمضمون هذا الخطاب.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

جيلبرت ف. هونغبو

الملحق ٤

٢٣ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣

سيادة المفوض السامي،

أوجه إليكم هذه الرسالة كي أعلمكم بأنّ مؤتمر العمل الدولي اعتمد في دورته ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) بموجب بند وُضع خصيصاً على جدول أعماله، قراراً يتوخى اتخاذ تدابير عملاً بالمادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية، تهدف إلى ضمان أن تحترم بيلاروس توصيات لجنة التحقيق التي جرى إنشاؤها من أجل فحص تنفيذ اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨). ويمكن الاطلاع على نص القرار على الموقع الإلكتروني للمؤتمر.

وأودّ أن استرعي انتباهكم الكريم، بوجه خاص إلى الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٣ من منطوق القرار، التي تدعوني إلى أن أقوم بموجبها بما يلي: "(د) التواصل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والوكالات والمنظمات الأخرى المعنية بغية دعم النشطاء النقابيين المستقلين البيلاروسيين وأسرهم والطلب أن ينعكس ذلك في المبادئ التوجيهية القطرية للمفوضية".

ونزولاً عند توصيات المؤتمر، أودّ أن أستعين بما تتحلون به من صلاحيات وخبرات وأرحب بأفكاركم المتعلقة بالسبل التي يمكن بواسطتها ضمان إرساء استجابة منسقة لهذه المسألة. وسوف ترد أي معلومات مستجدة ذات صلة بالموضوع في التقرير الذي سيقدم إلى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي كي ينظر فيه في دورته ٣٤٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣).

أشكركم مقدماً على اهتمامكم العاجل بمضمون هذا الخطاب.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

جيلبرت ف. هونغبو

◄ الملحق ٥

Асацыяцыя прафсаюзаў
«Беларускі Кангрэс
дэмакратычных прафсаюзаў»
АП БКДП

Ассоциация профсоюзов
«Белорусский Конгресс
демократических профсоюзов»
АП БКДП

Email: bkdpcongress@gmail.com; Tel: +4915125500461; www.salidarnast.info

List of imprisoned trade union leaders and activists for August.

1	Siarhei Antusevich	BKDP	vice-chair
2	Aliaksandr Mishuk	BNP	Vice-chair, chair BNP Belaruskali
3	Aliaksandr Yarashuk	BKDP	chair
4	Hennadz Fiadynich	REP	vice-chair
5	Vatslau Areshka	REP	union newspaper editor
6	Zinaida Mikhniuk	REP	vice-chair
7	Vasil Berasneu	REP	acting chair
8	Mikhail Hromau	SPM	union secretary
9	Artsiom Zharnak	SPM	MAZ chair
10	Vital Chychmarou	SPM	METZ chair
11	Miraslau Sabchuk	SPM	activist
12	Aliaksandr Mialeshka	SPB	member of branch union council
13	Andrei Khanevich	BNP	chair BNP Grodno Azot
14	Ihar Povarau	BNP	BMZ
15	Uladzimir Berdnikovich	BNP	activist Remmontazhstroy
16	Uladzimir Zhurauka	Rabochy Rukh	BNP Grodno Azot
17	Andrei Paheryla	Rabochy Rukh	BNP Grodno Azot
18	Siarhei Shelest	Rabochy Rukh	BNP Grodno Azot
19	Valiantsin Tseranevich	Rabochy Rukh	BNP Grodno Azot
20	Aliaksandr Kapshul	Rabochy Rukh	BNP Naftan
21	Aliaksandr Hashnikau	Rabochy Rukh	BNP BMZ
22	Ihar Mints	Rabochy Rukh	activist Naftan
23	Hanna Ablab	Rabochy Rukh	Belarusian Railway

24	Siarhei Dziuba	Rabochy Rukh Belarusian Railway	
25	Siarhei Shametska	Rabochy Rukh	
26	Aliaksai Aliakseichyk	SPB	activist,Republican Center for Children Oncology
27	Aliaksandr Kandratsiuk	SPB	activist, National Science Academy
28	Siarhei Sliazhou	BNP	activist BMZ
29	Maksim Senik	BNP	secretary-treasurer Grodno Azot
30	Dzianis Puchek	SPM	Minsk Tractor Plant, activist
31	Volha Belaziorava	BNP	Grodno Azot
32	Aleh Kasila	BNP	Krasnoselskstroimaterialy
33	Vital Siadliar	BNP	Krasnoselskstroimaterialy
34	Andrei Shulhat	SPM	MTZ
35	Yauhen Batura	SPM	MTZ
36	Aliaksei Zabiran	BNP	Grodno Azot
37	Uladzislau Martsinovich	SPB	Minsk state medical university
38	Volha Barushka	SPB	activist, Minsk Scientific and Practical Center
39	Hanna Karneyenka	SPM	METZ
40	Halina Smirnova	REP	Babrujsk, regional union coordinator
41	Dzmitry Varanovich	SPM	BelAZ
42	Sviatlana Sakovich	SPM	MTZ
43	Aliaksandr Varabey	SPM	MTZ
44	Palina Sharenda-Panasiuk	REP	activist
45	Volha Brytsikava	BNP	chair, Naftan
46	Aliaksandr Kukharonak	BNP	activist, Naftan
47	Aliaksandr Balonkin	BNP	activist, Naftan

Acting Chairperson of the BKDP
Maksim Pazniakou

الملحق ٦

١٤ تموز/ يوليه ٢٠٢٣

معالي الوزير،

أوجه إليكم هذه الرسالة كي أعلمكم أنّ مؤتمر العمل الدولي اعتمد في دورته ١١١ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٣) بموجب بند وُضع خصيصاً على جدول أعماله، قراراً يتوخى اتخاذ تدابير عملاً بالمادة ٣٣ من دستور منظمة العمل الدولية، تهدف إلى ضمان أن تحترم بيلاروس توصيات لجنة التحقيق التي جرى إنشاؤها من أجل فحص تنفيذ اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧) واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨).

وأودّ أن استرعي انتباهكم الكريم إلى الفقرة ٤ من القرار، التي تحث حكومتكم على أن تستقبل على وجه الاستعجال بعثة ثلاثية تابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف جمع معلومات عن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق والتوصيات اللاحقة الصادرة عن هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية، بما في ذلك زيارة إلى القادة والنشطاء النقابيين المستقلين المسجونين أو المعتقلين.

وأود أن أشير في هذا الصدد إلى مراسلاتنا المتبادلة الجارية حول أهمية قيام حكومتكم بتسهيل الزيارة بغية التأكد من ظروف اعتقال واحتجاز وسلامة النقابيين المحتجزين. وإنني أحثكم على اتخاذ الإجراءات المندرجة ضمن صلاحياتكم لاستقبال بعثة ثلاثية تابعة لمنظمة العمل الدولية يمكنها الوقوف على الوضع على أرض الواقع وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة بحيث يقيّم الخطوات المتخذة إزاء تطبيق هاتين الاتفاقيتين الأساسيتين.

وأودّ أيضاً أن أدعوكم إلى تقديم معلومات عن أي إجراء اتخذته حكومتكم منذ اعتماد القرار - في سبيل تنفيذ توصيات لجنة التحقيق كي يتسنى إعداد تقرير ينظر فيه مجلس الإدارة في دورته ٣٤٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣). وسأكون ممتناً لكم إن زودتموني بهذه المعلومات في موعد أقصاه ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣.

إنني أتطلع قدماً إلى تلقي استجابة إيجابية وتعاونية من جانبكم فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

جيلبرت ف. هونغبو

◀ الملحق ٧

Republic of Belarus

Information from the Government of the Republic of Belarus regarding the situation in the country with regard to respect for trade union rights and implementation of the recommendations of the Commission of Inquiry on the Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87), and the Right to Organise and Collective Bargaining Convention, 1949 (No. 98) 349th Session of the Governing Body of the International Labour Office (30 October–9 November 2023)

Respect for trade union rights and implementation of Conventions Nos 87 and 98

The Government of Belarus has repeatedly drawn ILO bodies' attention to the **lack of contradiction between national law and practice and the provisions of ILO Conventions on freedom of association.**

The principle of the rule of law applies in Belarus. The State guarantees citizens' rights and liberties as enshrined in the Constitution and laws and as provided for by international obligations.

Belarus has done everything necessary to ensure that trade unions and their organizational structures can be freely established, successfully go through the registration (or recording) **procedure and carry out their lawful activities** without outside interference.

Guarantees of trade union rights are enshrined in law (the Law on Trade Unions) and implemented in practice.

Employers (and their associations), state bodies, economic entities, public associations and officials must observe trade union rights. Violations of the rights of trade unions or obstructions to their lawful activity by these entities and individuals are punishable by law.

In order to fulfil the objectives set out in their statutes, trade unions are entitled to organize and hold, in accordance with the law, meetings, street processions, demonstrations and other collective actions to defend their members' interests.

Trade unions are entitled to organize and hold strikes in accordance with the law (political demands may not be made in strikes started by trade unions).

Unlawful restrictions on the rights of trade unions and obstructions to the exercise of their powers are not permitted.

Any decisions affecting the right to associate in trade unions are taken in strict compliance with the law, based on the principle of maximum consideration of citizens' rights and interests.

Trade unions have been granted the right to be located not only at their employer's address but also at any other location in order to broaden their scope to obtain the legal address necessary for registration.

As practice shows, to date the need to confirm the existence of a legal address has not impeded trade union registration.

Refusals to register trade union organizational structures are isolated cases based on objective reasons (as a rule, non-compliance with legislative provisions concerning the procedure for establishing a trade union and submitting all the necessary information and documents to the registration body).

Since, if the procedure for establishing a trade union organization is followed, the documents for the state registration of a trade union (or an organizational structure thereof) may be re-submitted to the registration authorities after any shortcomings have been rectified, a refusal to register (or put on record) does not equate to a ban on establishing that trade union or its organizational structure and is not an insurmountable obstacle to registration.

Citizens' membership or non-membership of trade unions does not entail any restrictions on their labour, socio-economic, political or personal rights and liberties.

Citizens of Belarus freely and actively enjoy the right to associate in trade unions. This is evidenced by the number of trade unions and their organizational structures established and operating in the country.

Thus, as of 1 January 2023, 20 trade unions (15 national, one territorial and four organization-level) and 28,272 trade union organizational structures (27,368 primary; 621 district or town/city; 172 joint; and 111 regional or Minsk city) had been registered (put on record).

The national trade union centre is currently the Federation of Trade Unions of Belarus (FPB), which brings together 15 sectoral trade unions, six regional and Minsk city trade union associations, and 137 district and town/city trade union associations, and represents the interests of about 4 million people.

However, it should be emphasized that Belarusian legislation does not oblige trade unions to establish a single national trade union centre. Trade unions operating in Belarus have come together in the FPB *solely at their own initiative*. This practice is fully *consonant with ILO principles* and is seen in many countries around the world.

Trade unions and their leaders, members and activists may *freely* carry out their *lawful* activities to assert and protect workers' labour, social and economic rights and interests and improve citizens' living standards and social security, including by means of engaging with the authorities within the country's social partnership system.

Trade unions and employers in Belarus are the Government's fully fledged partners in developing and implementing national social and economic policy, thanks to which high labour, employment and social protection standards have been introduced into the country.

The social partners participate in drafting social and labour legislation.

Tripartite consultative bodies – councils on labour and social issues – have been set up and function at all levels (national, sectoral, regional, town/city and district).

The practice of regulating social and labour relations through collective agreements and contracts has been widely established.

Thus, as of 1 January 2023, 350 councils on labour and social issues were operating and 610 collective agreements and 20,852 organization-level collective contracts had been signed.

The Government and national associations of employers and trade unions systematically conclude general agreements reflecting the parties' agreed positions and commitments on issues surrounding economic policy, income and living standards, social protection, labour

market development and employment promotion, occupational safety and health, and social partnership.

The current General Agreement (the 16th, extended to cover 2022–2024) applies to all employers, all trade unions, all workers and students and pupils in educational institutions.

Trade unions, in compliance with the aims and objectives set out in their charters, have the right to cooperate with trade unions in other countries and to join international and other trade union associations and organizations of their choice.

The procedure for receiving foreign grant aid is unjustifiably linked in the ILO framework to Articles 5 and 6 of Convention No. 87. These articles do not contain provisions on trade unions' right to receive unimpeded financial or other forms of assistance for political and campaign work among the population.

The law of Belarus does not prohibit trade unions from receiving foreign grant aid, and the registration procedure is quick and easy. There have been no instances of trade unions being denied such aid.

The existing ban on receiving and using foreign grant aid for purposes involving political and campaigning work is dictated by national security interests and is more than justified in the current situation.

It is obvious that the opportunity to sponsor mass events in the country would be used by outside forces to destabilize the socio-political and socio-economic situation, which would have an extremely negative impact on the life of society and the well-being of citizens.

The current **arrangements for organizing and holding mass events** in Belarus **do not contradict the principles of freedom of association and are fully consistent with the provisions of the International Covenant on Civil and Political Rights.**

Legislation punishing breaches of the existing order that result in serious negative consequences aims to prevent unlawful, socially dangerous acts that pose a real threat to citizens' life and health. This legislation does not objectively deter citizens' and trade unions' exercise of the right to freedom of lawful, peaceful assembly.

The amendments to the Law on Mass Events do not contain provisions prohibiting citizens from exercising the right to lawful, peaceful assembly. The amendments to the Law target the organization, preparation and commission of acts that infringe on the State's independence, territorial integrity and sovereignty, the foundations of the constitutional order, and public safety through the organization of mass unrest, acts of vandalism involving damage to or destruction of property, the seizure of buildings and structures, and other acts that grossly disrupt public order, or active participation in such acts.

The amendments made to the Criminal Code ensure fairness, even-handedness, and uniform application of criminal law in practice. The amendment of legislation on criminal responsibility does not seek to infringe citizens' and trade unions' lawful rights to organize and hold peaceful mass events in compliance with the law, nor to impede the exercise of other rights and liberties guaranteed by the Constitution, national law and international obligations.

The amendment of the legislation was a necessary step in bringing its provisions into line with the current situation and the serious challenges posed in 2020 by an unprecedented planned attack on the State by enemy forces.

The **arrangements for organizing and holding strikes** set out in the legislation **do not contradict international labour standards** but allow citizens to fully exercise their right to hold lawful strikes in order to resolve collective labour disputes.

The prohibition on raising political demands during strikes is a widespread and justified international practice, as enterprises should not be manipulated or used to apply pressure to achieve purely political goals.

In the context of the unprecedented political and economic pressure exerted on Belarus, implementing the ILO supervisory bodies' requirements in terms of weakening state control over money from abroad, exonerating trade unions and citizens from responsibility for gross violations of the law when holding mass events, and legalizing political strikes would **strengthen destructive outside influence on the situation in the country**. This development **would not be in the country's national interest** and clearly **would not serve the purpose of ensuring Belarusian citizens' well-being**.

Engagement with the ILO and social partners on the implementation of the Commission of Inquiry's recommendations

The Government of Belarus notes with *deep regret* the negative assessment by the ILO supervisory bodies of its efforts to build constructive engagement with the social partners and the International Labour Office ("the Office") concerning the implementation of recommendations addressed to the country.

The Government has always paid due attention to the ILO supervisory bodies' observations and recommendations. However, at present their assessments of the situation in Belarus are based *solely on groundless complaints and unconfirmed information* from particular trade union associations, which, guided by *purely political motives*, are seeking to use the ILO to escalate pressure on Belarus.

As practice shows, the **complaints** received by the Office **do not arise from an objective situation and utterly fail to reflect (that is, deliberately distort) the real state of affairs**.

The Government of Belarus has made every effort to build an effective dialogue with the social partners and the ILO concerning implementation of the recommendations. For this purpose, the country specially created an additional negotiation platform – a tripartite Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere.

When working to implement the recommendations, the Government has clearly followed the plans and arrangements jointly agreed with the ILO. The constructive position of Belarus has been repeatedly noted by various ILO missions and expert groups visiting the country, including a direct contact mission to Minsk in January 2014.

As a result of steps taken, **some recommendations made to Belarus have been fully implemented, while significant progress has been made in implementing the remainder**.

Thus, the Commission of Inquiry's recommendations have been made available to the general public. Systematic steps have been taken to inform the courts and the prosecution service of the need to carefully examine complaints of anti-union discrimination. The impartiality, independence and openness of the judicial system has been ensured, and citizens are guaranteed the right to a fair trial *(Recommendations 4, 7 and 8)*.

Additional information

The Commission of Inquiry's recommendations were published in the Ministry of Labour and Social Protection's journal Occupational Safety and Social Protection (No. 4 of April 2005) and in the newspaper Respublsha (No. 209 of 9 November 2006).

With the Office's support, seminars on respect for trade union rights and protection against anti-union discrimination were held for judges and representatives of the prosecution service (16 January 2007 and 18 June 2008). Participants were informed about the ILO's approach to freedom of association and the tasks set out in the recommendations for the courts and the prosecution service.

The principle of the rule of law applies in Belarus.

Article 60 of the Constitution guarantees everyone that his or her rights and liberties will be protected by a competent, independent and impartial court.

Judges are independent and subject only to the law. Interference in the activities of judges is impermissible and punishable.

Parties and persons participating in proceedings have the right to appeal against judgments, sentences and other court decisions.

There are no obstacles to citizens taking cases to court.

Despite the fact that the law provides all the necessary measures to protect trade union rights, Belarus has introduced an additional mechanism to protect their rights: in 2005, the Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere was established.

The concept of the Council, its powers and its role in implementing the Commission of Inquiry's recommendations were jointly developed with the Office. In 2009, the Council was reformed as a tripartite body consisting of an equal number of representatives from the Government, trade unions and employers' associations.

The Council has become the central forum for reviewing the implementation of the Commission of Inquiry's recommendations. The Council has been charged with operating as a tripartite independent body, trusted by all parties and mandated to address complaints *(Recommendations 5 and 7)*.

Additional information

The Council is empowered to consider the full range of issues arising from the Commission of Inquiry's recommendations, from examining specific situations relating to trade union registration or collective bargaining to discussing the desirability of legislative changes.

Over the years, the Council has considered a wide variety of issues directly relating to the implementation of the recommendations and concerning interaction between the social partners, the application and improvement of legislation, the registration of trade union organizations, the exercise of trade union rights, complaints of anti-union discrimination, cases of termination of employment contracts, the conclusion of sectoral agreements and collective contracts, the ratification of ILO Conventions and engagement with the Office in the framework of international technical cooperation.

The Council has been directly involved in resolving a number of disputes that formed the basis of trade union complaints to the ILO.

Representatives of the Office have participated in the Council's work on several occasions and, together with employers' and trade unions' associations, have commended its work and emphasized its important role in resolving trade union grievances.

The Government has taken measures to liberalize the trade union registration process. So as to simplify and formalize the procedure for registering public associations (including trade unions), the National Registration Commission has been abolished, the requirement for at least 10 per cent of the total number of employees to form a trade union has been abolished, and trade unions have been given the option of being located (that is, obtaining a legal address) not only at the employer's address but also at any other location *(Recommendations 2 and 3)*.

Additional information

Presidential Edict No. 605 of 6 October 2006 abolished the National Commission for the Registration (Re-registration) of Public Associations. The Ministry of Justice is responsible for registering national-level trade unions, while the justice directorates of local executive and administrative bodies are responsible for registering territorial trade unions and trade unions established in organizations.

The Ministry of Justice closely monitors the situation concerning trade union registration and issues the necessary guidance to the registration authorities to prevent violations.

On 2 June 2015, Presidential Decree No. 4 was adopted, amending Presidential Decree No. 2 of 26 January 1999 on several measures to improve the functioning of political parties, trade unions and other public associations. Under Decree No. 4, at least 10 people are required to establish a trade union at an enterprise.

The Government continuously monitors interactions between enterprise administrations and trade unions and has made clear its view that there should be no interference in the activities of trade union organizations *(Recommendation 6)*.

Additional information

At the Government's initiative, the issue of interaction between representatives of employers and trade unions at the level of organizations was considered at a meeting of the National Council on Labour and Social Issues on 31 January 2007.

The National Council, as the main tripartite body, drew attention to the need for strict observance of the principles of social partnership enshrined in legislation and ILO Conventions, noted the inadmissibility of interference by employers in the internal affairs of trade unions, and recommended that trade unions actively use social partnership mechanisms to protect their rights and those of their members.

Following a decision of the National Council, interaction between employers' and trade unions' representatives at the level of organizations was considered at meetings of sectoral and territorial (that is, regional, town/city and district) councils on labour and social issues.

In order to ensure that all social partners can freely and equally participate in dialogue with the Government, a representative of the Belarusian Congress of Democratic Trade Unions (BKDP) was included in the main tripartite social partnership body at the national level, the National Council on Labour and Social Issues *(Recommendation No. 11)*.

Additional information

The inclusion in the National Council of Mr A. Yaroshuk, BKDP chairperson, was approved at the National Council's meeting on 31 January 2007.

As the activity of the BKDP has been terminated, it is now impossible for representatives of this (defunct) trade union association to participate in the National Council's work.

Belarus ensures a clear distinction between the roles of the Government and the social partners, which is a prerequisite for the latter to freely and independently carry out their lawful activities *(Recommendation 12)*.

Additional information

The Government's activity is governed by the Law of 23 July 2008 on the Council of Ministers of the Republic of Belarus.

Trade unions operate in accordance with the Law of 22 April 1992 on Trade Unions.

Employers and employers' associations operating in Belarus are covered by the Law of 12 December 2022 on Employers' Associations (except for certain provisions, the Law enters into force on 16 December 2023).

Following a direct contacts mission to the country in 2014, **the Government worked with the ILO to implement a number of international technical cooperation measures to implement specific recommendations** of the Commission of Inquiry.

Thus, activities to increase the Council's effectiveness, improve dispute resolution and develop mediation aimed to implement *Recommendations 5 and 7*.

The formulation of guidelines for enterprise-level collective bargaining and their inclusion in the General Agreement between the Government and national associations of employers and trade unions helped put into practice the principle of trade union pluralism, in line with *Recommendations 6 and 12*.

An event for judges, prosecutors and lawyers on the application of international labour standards contributed to the implementation of *Recommendations 4 and 8*.

We believe that further impetus for the development of social dialogue and tripartism in Belarus will be provided by the entry into force of Law No. 225-Z of 12 December 2022 on Employers' Associations from 16 December 2023.

The Law was drafted at the initiative of business associations engaged in social dialogue with trade unions and takes full account of ILO standards and principles.

In order to discuss practical aspects of the implementation of the Law, on 19 September 2023 the Ministry of Labour and Social Protection hosted a seminar with Vladimir Churovich, Senior Specialist in Employers' Activities from the Decent Work Technical Support Team and the ILO Country Office for Eastern Europe and Central Asia, who acquainted employers' representatives with international experience of drafting legislation on employers' associations and the ILO's views on this issue.

The above information confirms that the **implementation by Belarus of the Commission of Inquiry's recommendations is steadily progressing**. Moreover, the ILO supervisory bodies have repeatedly noted with interest the measures taken by the Government, observing that some progress has been made.

In this regard, the allegations that the Government of Belarus has not taken action to implement most of the Commission of Inquiry's recommendations and has completely failed to make progress in their implementation sound completely unfounded and do not correspond to reality.

The Government of Belarus is ready to work on the Commission of Inquiry's recommendations, **on the mandatory condition that account is taken of today's realities and national interests**, to which the country's stable socio-economic development, the Belarusian people's well-being and prosperity, social harmony and the fundamental principles of government of the people, the rule of law and the State's independence, territorial integrity and sovereignty are central.

Activity of tripartite social partnership bodies

Tripartite consultative bodies are fundamental to the country's social partnership system. They examine current social and labour-related developments and other issues raised by the social partners.

The tripartite Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere ("the Council"), coordinated by the Ministry of Labour and Social Protection and previously suspended in connection with the Covid-19 pandemic, **resumed** its work this year.

During the Council's meeting on 26 May 2023, based on the parties' suggestions, it considered approaches to implementing the Committee on Freedom of Association's recommendation concerning the establishment of a non-judicial mechanism for settling labour disputes.

Following the discussion and taking into account the recommendation of the Committee on Freedom of Association that joint work with the social partners be continued to build an effective non-judicial mechanism for resolving labour disputes, **it was decided to establish an expert group** from among the Council's members **to examine communications from trade unions (and associations thereof) and employers' associations regarding the resolution of labour disputes**. It was decided that when the Council receives communications from trade unions, trade union associations and employers' associations concerning labour dispute resolution, the expert group will conduct a preliminary examination and inform the Council of its findings.

The agenda of the Council's meeting on 22 September 2023 included proposals for the Council's work plan and information from the Office on interpreting the provisions of Convention No. 87 concerning the right to strike. There was a discussion within the Council in the framework of the implementation of the Tripartite Consultation for the Promotion of International Labour Standards Convention, 1976 (No. 144).

During the meeting, the parties came to the conclusion that the Council should continue to discuss the issues around collective agreements at various levels of social partnership.

A discussion was held on the right to strike in Convention No. 87. It was agreed that, if necessary, each party would independently inform the Office of its views.

In 2023, **two meetings** of the main tripartite social partnership body, the **National Council on Labour and Social Issues** ("the National Council"), have been held.

During the meeting on 14 April 2023, the National Council considered the implementation in 2022 of the General Agreement between the Government and national employers' and trade

union associations for 2019–2021 (extended to 2022–2024) and implementation of a set of measures to reduce the shortage of manual workers in 2022–2023.

The agenda of the National Council's meeting on 26 July 2023 included improved regulation of the crisis management mechanism to aid the financial recovery of insolvent organizations and the situation on the consumer market of Belarus.

It should be noted that, in view of the previous positive practice of Office representatives attending meetings of the Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere, the Government invited Office representatives to participate in the Council's meetings and those of the National Council (including through videoconferencing).

Unfortunately, these invitations were not accepted.

Despite the fact that particular ILO supervisory bodies and the Office are casting completely unjustified doubt on the status and legitimacy of tripartite social partnership bodies operating in Belarus, the Council for the Improvement of Legislation in the Social and Labour Sphere and the National Council on Labour and Social Issues will continue their active work.

We count on Office representatives participating in meetings of these tripartite bodies. We are convinced that this could help ILO bodies and structures to form an objective picture of the social partnership system in Belarus, and would also make it possible to resolve baseless questions about the status and legitimacy of the country's main tripartite bodies.

Prosecution of individuals and organizations

The Government of Belarus has repeatedly drawn attention to the **groundlessness and outright absurdity of allegations that the country's trade unions and citizens are persecuted for carrying out trade union activities and legally and peacefully exercising civil rights and liberties**.

ILO bodies are misled by the complaints of politically motivated individuals and organizations and, deeply regrettably, continue to **erroneously** assume that the 2020 protests were motivated by economic and social considerations, were lawful and peaceful, and were directed at protecting civil and trade union rights and liberties.

The Government insists that **purely political events**, unrelated to the processes of social dialogue in the workplace and the exercise of trade union rights, **should not serve as a basis for assessing compliance with Conventions Nos 87 and 98 and should not be considered when monitoring their implementation**.

The 2020 protests were artificially encouraged by outside forces, unlawful and intended to seize power by unconstitutional means.

The protestors' demands (the resignation of the Head of State, fresh elections, exoneration of law breakers) had nothing to do with the protection of citizens' labour, social and economic interests and or the tasks that trade unions have the duty of performing.

Strikes as a legal way of resolving collective labour disputes were not announced or held, the mood of protest had no economic or social basis, and no demands were made to employers and the authorities in terms of regulating labour and socio-economic relations.

The attempts to organize a strike movement at the country's enterprises aimed to stop the enterprises that form the basis of the Belarusian economy from operating, in other words **to pursue political ends by exerting pressure on the lawful authorities by undermining the country's economic potential and social well-being**.

The authors of complaints to the ILO **are therefore deliberately "dragging" political issues into the ILO's sphere of competence without objective grounds**.

Their aim is clear – they wish to **discredit Belarus** in the international arena, **justify** unprecedented **unilateral restrictive measures** against the country, **escalate political pressure** on the lawful authorities, and **unleash another wave of sanctions** based on the ILO's decisions.

In this connection, the Government is compelled to draw attention once again to the fact that ***all citizens and trade unions mentioned in complaints made to the ILO and comments issued by its supervisory bodies have been prosecuted for specific offences that have absolutely no connection with the lawful and peaceful exercise of trade union rights and liberties***.

The **nature** of the **offences** committed by particular organizations and citizens fully **confirms the lack of connection with the guaranteed right to carry out lawful trade union activity**.

In view of the above, we note that the communication received by the Office on 24 August 2023 from Maksim Poznyakov, identifying himself as the current President of the defunct Belarusian Congress of Democratic Trade Unions (BKDP),[1] which forwards the "List of imprisoned trade union leaders and activists as at August 2023", is nothing but another attempt to convince the ILO of the Belarusian authorities' persecution of "independent" trade unions, in the aim of further escalating the undue pressure on Belarus through ILO decisions.

At the same time, it should be noted that **this communication contains false information that does not correspond to reality** concerning a number of people, which only confirms Mr Poznyakov's desire to deliberately mislead ILO bodies by presenting the situation in a distorted light.

Six of the 47 people listed as prisoners have in fact already ***served*** the lawful sentence imposed on them by a court, and **four** were **not** even **sent** to penal institutions.

Detailed information regarding 13 people – Mr S. Antusevich, Mr A. Mishuk, Mr A. Yarashuk, Mr H. Fiadynich (Russian: Fedynich), Mr V. Areshka (Russian: Oreshko), Ms Z. Mikhniuk, Mr V. Berasnieu (Russian: Beresnev), Mr M. Hromau (Russian: Gromov), Mr A. Zharnak (Russian: Zhernak), Mr V. Chychmarou (Russian: Chichimarev), Mr A. Khanevich, Mr S. Sliazhou (Russian: Slezov) and Ms V. Brytsikava (Russian: (Olga) Britikova) – has already been submitted to the Office in letters from the Ministry of Labour and Social Protection (No.11–1–2/673 of 2 February 2023, "Re: Information to the Committee on Freedom of Association", and No. 11–1–2/2326 of 29 April 2023, addressed to the Director-General of the Office, Mr Gilbert F. Houngbo). These citizens were punished for *specific serious offences*.

Ten people on the list are members of the group known as "Rabochy Ruch" ("Workers' Movement")/"Extended Round Table". This is a recognized *extremist group* whose activities are prohibited. In view of the *gravity of the offences committed* (such as establishment and/or participation in an extremist formation, treason, defamation, and offences related firearms, ammunition and explosives), these citizens were sentenced to *longer periods* of imprisonment.

[1] The activities of the BKDP and its member organizations were terminated by decisions of the Supreme Court of the Republic of Belarus as contradicting the Constitution and other legislative acts and damaging the State or society's interests.

Additional information

Rabochy Rukh is an extremist group financed from abroad which principally aims to involve employees of state-owned industrial enterprises in radical political activity so as to obtain internal information about their business, stop operations and strengthen sanctions against Belarus.

It has been established that, in addition to committing extremist crimes, these members engaged in illegally gathering and passing on restricted internal information about Belarusian economic entities to foreign states, foreign organizations and their representatives.

Other citizens on the list have also been prosecuted for *specific offences that have nothing at all to do with the lawful and peaceful exercise of trade union, civil or other rights and liberties*, such as gross violation of public order resulting in disruption to transport and enterprises; violence against internal affairs officers; calls for action to harm national security; incitement to ethnic or social enmity and discord on the grounds of ethnic and social affiliation; facilitation of extremist activities; defamation; and damage to property in public places. The sentences imposed in the vast majority of cases *do not exceed three years*. Four people are serving their sentences (restriction of liberty) *at their places of residence*, and two are serving their sentences in *open* penal institutions.

Since the criminal prosecution of the above-mentioned persons is unrelated to lawful trade union activity or exercise of other civil rights and liberties, ongoing attempts to manipulate this situation by opponents of Belarus are **extremely concerning**.

These citizens have committed **serious offences** against national security, society and the State. Any **calls** for **all charges to be dropped** and their **immediate release have no objective legal basis**.

Questions surrounding the review of sentences, contact with offenders and parole are for the law enforcement agencies and courts, **interference in the activities** of which is **impermissible and punishable by law**.

We also believe it possible to note that the activity of the **Belarusian Congress of Democratic Trade Unions (BKDP) and its member organizations was terminated** in the summer of 2022 by the Supreme Court of Belarus as contravening the Constitution and other legislative acts and damaging the State and society's interests.

The **organization** that is currently **acting allegedly on the BKDP's behalf** in Belarus is **not registered** and is **illegitimate** (by law, unregistered associations may not operate in the country).

There are therefore **no legal grounds for the Office and ILO bodies to interact with it as a national association** allegedly representing the interests of Belarusian workers.